نحو تأسيس"الحركة الشعبية من أجل فلسطين دولة علمانية ديمقراطية واحدة"

منذ البدء لم يكن هناك من حلٍ مُمكِن للصراع الدائر في فلسطين ما بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني سوى قيام الدولة العلمانية الديمقراطية الواحدة. هذا ما طُر حِ قبيل النكبة، وما طُر حِ بعدها، قبل أ ن تحرف قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" البوصلة عام 1974 نحو شعار "دولة فلسطينية مستقلة" على 20 % من أرض فلسطين، وتقر ضمنا ب"يهودية" الدولة الصهيونية، وتخرج بالتالي فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 ، واللاجئين من المعادلة الفلسطينية، مما شكل انحرافا جوهريا عن الطرح الفلسطيني الأصلي.

والآن، ليس هناك من حل إلا الحل الذي يقوم على أن فلسطين بلد واحد، وأن على أرضها لا يمكن أن تقو م إلا دولة واحدة علمانية ديمقراطية لكل مواطنيها. خصوصا وقد ظهر واضحا أن حل الدولتين لا يملكُ أفقا قابلا للتحقيق، وأنه كان وهما، وأن جوهر ما تريده الدولة الصهيونية منذ البداية هو استعمار استيطاني لكل فلسطين لتحويلها الى "أرض إسرائيل" عبر ممارسة التطهير العرقي المتمثلِ بطرد وتشريد أكبر عد دٍ ممكن من سكانها الأصليين وعبر تهميش واضطهاد وخنق الشعب الفلسطيني الذي لا زال يقيم في وطنه، الى حد التأسيس لنظام فصل عنصر ي (أبارتهايد) يحصر السكان الفلسطينيين في معاز ل وكانتونات، ويُخضعهم لاستغلال اقتصادي شنيع.

إنه نظام يقوم على إخراج السكان الفلسطينيين من الأطر السياسية للدولة تحت شعار حصولهم على "حكم ذاتي مو سع"، مع استغلالهم اقتصاديا من خلال "توفير" العمل لهم بأبخس الأجو ر.

لهذا، لا بد من إعادة الاعتبار للحل الحقيقي للمسألة الفلسطينية، انطلاقا من أن الدولة الصهيونية تريد كل فلسطين لتحويلها إلى "دولة يهودية" في سياق كونها "قاعدة عسكرية" في المشروع الإمبريالي للسيطرة على البلاد العربية، والحفاظ على تفكك هذه البلاد وتخلفها،من أجل نهبها.

وبهذا فإن القضية الفلسطينية هي بالتأكيد قضية عربية، ومن ثم فإن حلها يرتبط بوضع الوطن العربي بمجمله . وبناء عليه، يجب أن يعاد بناء النضال السياسي الفلسطيني على أسس واضحة بعد أن ضاع في متاهات الحلو ل والمفاوضات والتنازلات. وبعد أن قضمت الدولة الصهيونية جزء ا مهما من أرض الضفة الغربية، وفرضت الحصار الشديد على قطاع غزة بعد أن خرجت منه دو ن أن يصبح مستقلا.

وانطلاقا من وثيقة ميونخ (29يونيو/ حزيران –1يوليو/ تموز، 2012) حو ل الدولة الديمقراطية الواحدة في كامل أراضي فلسطين التاريخية، نطرح منظورنا لتأسيس "الحركة الشعبية من أجل فلسطين دولة علمانية ديمقراطية واحد ة"، حركة تهدف الى مشاركة الشعب الفلسطيني في كل فلسطين وفي الشتات في هذا النضال، وكذلك مشاركة السكان اليهود الذين قدموا كمستوطنين، وأولئك الذين وُلدوا في فلسطين. هذا النضال المشترك يهدفُ الى تشكيل بديل شعبي يحمل مشروع الدولة العلمانية الديمقراطية، ويناضل بأشكال مختلفة من أجل إنهاء الدولة الصهيونية، وإعادة بناء المجتمع والدولة على أسس واضحة نجملها في التالي:

1) إن الحل يجب أن يبدأ من تفكيك الدولة الصهيونية كوجو د سياسي وكيان عسكر ي وأيديولوجية عنصرية. هذا هو الأساس الذي يحكم رؤيتنا، ويؤسس لإيجاد حل حقيقي لمعضلة عمرها قر ن منذ صدو ر وعد بلفو ر سنة 1917 . خصوصا ونحن هنا لا نتعامل مع كيان ادعى القائمو ن عليه زو را أنه هدف الى توطين ضحايا العنف النازي، فيما هو كيان كولونيالي وجزء من منظومة السيطرة الإمبريالية على البلاد العربية. ولهذا يطغى طابعه العسكري، وطموحه للتو سع والسيطرة. لهذا سيكو ن إنهاء هذا الكيان حاجة موضوعية لتصفية الدو ر الإمبريالي الذي يقوم به، ولقطع ارتباطه بالإمبريالية العالمية.

2) هذا الحل يجب أن يضمن الحقو ق للجميع دو ن استثناء، فحقو ق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم، وخصوصا حقوق اللاجئين في العودة والتعويض عن سنوات التشرد. فهذه الحقو ق غير قابلة للتصرف، أو للتفاوض، وهذا هو مبدأ جوهر ي في الحل. ولأن ذلك سوف يتعارض مع المصالح والامتيازات التي منحها النظام الاستعمار ي للتجمع اليهودي في فلسطين نتيجة عملية التطهير العرقي والإحلال التي تمَّت سنة 4711 وما بعدها، لا بد من التأكيد على أن كل المشكلات التي تنتج عن ذلك، والمتعلقة بالملكية أو السكن، يجب أن تحل من خلال مبادئ العدل، وفي إطار لا يفضي الى نشوء أضرار جديدة بحق التجمع اليهودي المُتخلِص من مزاياه وامتيازاته التي كفلها له النظام الصهيوني العنصر ي.

3) الدولة الجديدة التي ستقام على أرض فلسطين التاريخية، وهي دولة فلسطينية، هي أيضا دولة علمانية ديمقراطية، تفصل الدين عن الدولة مع حماية هذه الأخيرة لحرية المعتقد وللحريات العامة، والتي تقوم على أساس مبدأ المواطنة، وتحمي الطبقات الشعبية من الفقر والبطالة والتهميش، وتضمن التعليم المجاني وكل ما يتعلق بالضمان الاجتماعي وحقو ق العمل. وتُعنى بازدهار الثقافة بمختلف أطيافها.

4) على ضوء ما تسفر عنه نتيجة الصراع من إعادة تموضع سكاني بين الفلسطينيين العرب، واليهود العرب، واليهود الأشكناز، وحيث ستبرز قضية وجود أقليات ثقافية مُميزة، يمكن الإقرار بمبدأ الحق بالتمتعِ بحكم ذاتي ثقافي، مع وجود اللغتين العربية والعبرية كلغتين رسميتين، مع ملاحظة العلاقة الوثيقة ما بين هاتين اللغتين.

5) إن تفكيك الدولة الصهيونية يحملُ معه ايضا إنهاء سيطرة الرأسمالية وقطع الارتباط بالمشروع الإمبريالي وذلك من خلال العمل على بناء الاقتصاد على أسس جديدة تعبر عن مصالح الطبقات الشعبية خصوصا . في هذا الإطار، سوف تُحلُ المشكلات الكبر ى التي أوجدها الاستيطان الإحلالي ونظامه الرأسمالي في كل فلسطين، سواء من حيث إشكال التوزع الديموغرافي، أو من حيث التفاوتات الكبيرة في المستو ى المعيشي، وكل منهما لن يكو ن ممكنا إلا بعيد ا عن الرأسمالية.

6) إن بناء هذه الدولة هو نتيجة نضال وطني وطبقي متعدد الأشكال وهو نضال مشترك ما بين أهل فلسطين وأولئك اليهود المتخلصين من الايديولوجية الصهيونية فدو ر الطرفين مهم وحاسم، لكنه ممكن فقط في إطار حل حقيقي يضمن الحقو ق للجميع. كما لا بد من التأكيد على ارتباط هذا النضال بكلية النضال في الوطن العربي نتيجة

كون فلسطين هي جزء من هذا الوطن، ولأن الوجود الصهيوني في فلسطين هدف منذ بداياته الى منع استقلال ووحدة وتطو ر الوطن العربي بأكمله.

7) ولا بد من التأكيد على دو ر شعوب العالم في هذا النضال الذي يخصهم أيضا، كو ن الدولة الصهيونية كانت في الأصل وفي المنشأ نتاج المشروع الاستعمار ي الاستيطاني والإحلالي المرتبط بلحظة معينة من لحظات تطو ر النظام الرأسمالي الدولي. ولذلك، يجب مشاركة هذه الشعوب بالضغط على حكوماتها لانتهاج سياسات تحترم حقو ق الشعب الفلسطيني، أو من خلال مقاطعة الدولة الصهيونية كونها قائمة على السيطرة على أرض الغير، وعلى العنصرية وعلى نظام الفصل العنصر ي و على توظيف الدين في مشروعها السياسي وعلى ممارسة العنف وعمليات طرد السكان الأصليين، وخدمة السيطرة الإمبريالية على مقدرات شعوب المنطقة والعالم الشعوب ككل.

هذه هي رؤيتنا التي تتضمنها هذ ه الوثيقة التأسيسية لِ "الحركة الشعبية من أجل فلسطين دولة علمانية ديمقراطية واحدة"، رؤية كفيلة بإعادة بناء النضال انطلاقا من منظو ر جديد قادر على تأسيس تيار شعبي واسع من كل الذين يتوافقو ن على هذه الرؤية من أجل فلسطين دولة علمانية ديمقراطية واحدة.